PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Bawaba**
DATE:	**27-July-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**30,000**
TITLE :	**Amoun-Valeant Deal Ignites Pharmaceutical Market Competition**
PAGE:	**44-45**
ARTICLE TYPE:	**Competitors News**
REPORTER:	**Youssef Mostafa**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

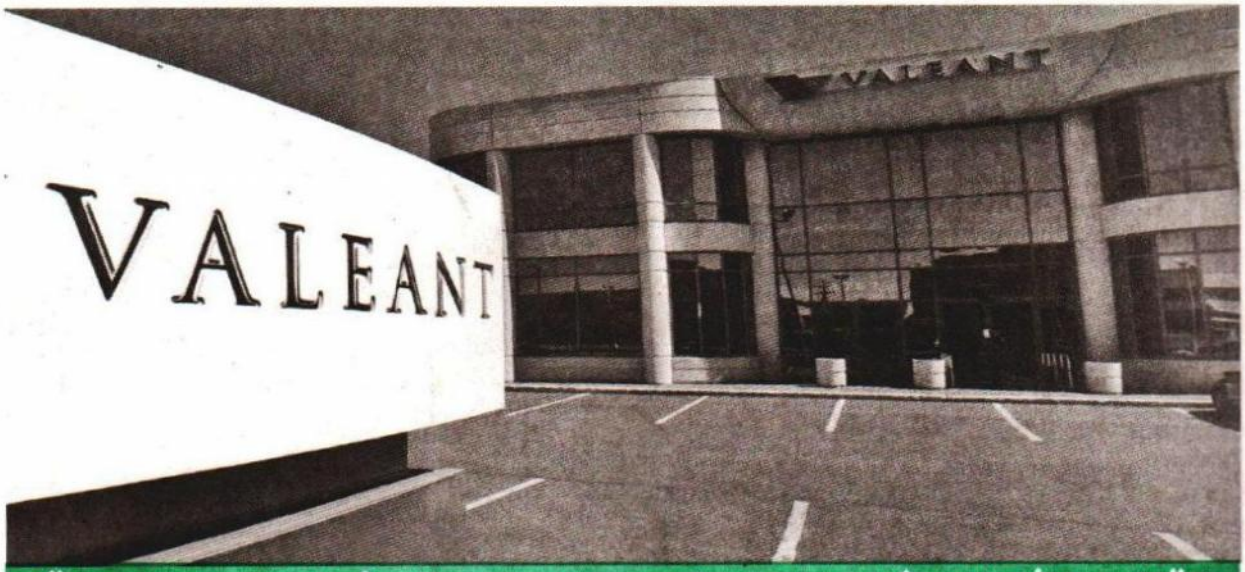

توقعات بتدفق الاستثمارات العالمية وسباق للحصول على شهادات دولية للمطابقة

صفقة «آمون فاليانت» تُشعل المنافسة فى سوق الدواء

بعض المراكز الحقوقية يعتبر اتساع مشاركة الشركات العالمية فى تصنيع الأدوية المصرية وفق ضوابط وقواعد تضعها وزارة الصحة يحسن من جودة المنتجات، ويساعد على تخفيض أسعارها

الخبر مُفاجئ وغريب، لكنه يُثير شهية مروجى الشائعات، فى الأسبوع الماضى، أعلنت شركة «فاليانت» الكندية شراءها شركة «آمون» التى توصف بكبرى شركات الدواء فى مصر، الصفقة بلغت قيمتها 800 مليون دولار، وهو رقم ليس مذهلا كما يظن البعض، خاصة إذا علمنا أن الشركة بيعت من 9 سنوات بمبلغ 450 مليون دولار، وهو ما يعنى أن مُعدل زيادة قيمة الشركة لم تتجاوز سنويا الـ10٪.

وكانت شركة آمون قد تم تأسيسها سنة 1998 كشركة مساهمة مصرية برأسمال قدره مليار و200 مليون جنيه على يد رجل الأعمال والصناعة الدكتور ثروت باسيلى، وحصلت على عدة توكيلات عالمية من خلال شراكات مع شركات متعددة الجنسيات، وفى عام 2006، قام «باسيلى» ببيع الشركة إلى عدد من بيوت الاستثمار الأوروبية والعالمية كان على رأسها «كونورد» و«سيتى بنك» و«روهايتن»، بقيمة 450 مليون دولار.

والقلق الذى يُعلنه البعض يحمل جهلا بأن الشركة كانت طوال السنوات التسع الماضية مملوكة للأجانب، وهو ما لم يؤثر على سياساتها فى سوق الدواء، ولم يؤد إلى ارتفاعات فى الأسعار، فضلا عن ذلك، فهو يدخل ضمن دائرة تشويه التطور الذى طرأ على مناخ الاستثمار فى مصر الناجح، رغم حوادث الإرهاب فى جذب استثمارات لشركات ومؤسسات عالمية.

فؤاد

باسيلى

وعلى العكس مما يُروج البعض له من وصم عمليات بيع الشركات الصناعية إلى شركات عالمية باعتباره تفليبا للهيمنة الأجنبية فى الاقتصاد الوطنى، فإن الواقع العملى يُكذب ذلك، حيث اتخذ المستثمرون العالميون الحائزون للشركة بعد شرائها من باسيلى مصر مركزا تصنيعيا لتصدير منتجات الشركة إلى الكويت والسعودية والبحرين واليمن وبعض دول شرق أوروبا.

وعلى الرغم من انتقادات يوجهها بعض المتابعين للسماح للأجانب بالاستثمار فى قطاع الدواء بمصر، فإن شكاوى المراكز الحقوقية من زيادة أسعار الدواء وعدم توافره تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الخمس الأخيرة، فضلا

PRESS CLIPPING SHEET

عن ذلك، فإن بعض تلك المراكز تعتبر اتساع مشاركة الشركات العالمية ضمن تصنيع الأدوية المصرية وفق ضوابط وقواعد تضعها وزارة الصحة يُحسن من جودة المنتجات، وتخفيض أسعارها بالاستفادة من حجم السوق الكبير الذى يفتح الباب للإنتاج بأحجام هائلة تحقق التكلفة الاقتصادية المنخفضة.

محمود فؤاد، مدير المركز المصرى للحق فى الدواء، قال إن بيع الشركة لا يؤثر على أسعار المنتجات، لأن التسعيرة مُحددة جبريا من جانب وزارة الصحة المصرية.

إن مصر طبقا لشريف صلاح، المُحلل المالى، تمتلك مقومات صناعات واعدة للدواء، وهى عُنصر جذب للشركات العالمية الكُبرى، لأن لديها سوقا ضخمة تضم 90 مليون مُستهلك، فضلا عن انفتاحها على أسواق دول أخرى غير مُنتجة للدواء، مثل دول الكومِيسا فى إفريقيا، وكثير من الدول العربية المُرتبطة مع مصر باتفاقات تجارة حرة.

ويشير إلى أن شركات الدواء العالمية التى دخلت إلى السوق المصرية حفزت الشركات المصرية على تطوير منتجاتها وأبحاثها والاهتمام بالأنظمة التكنولوجية الحديثة، وهو ما أهّل القطاع ليصبح واحدا من القطاعات الاستثمارية الرائجة حتى خلال فترات الركود.

ويوضح أن مبيعات شركات الأدوية الأجنبية تمثل 54٪ من إجمالى مبيعات الدواء فى مصر، وتأتى على رأس تلك الشركات شركة «جلاكسو سميث كلاين»، ثم «نوفارتس»، وتليها «سانوفى أفنتس» ثم «بريستول مايير سكيبب» تليها «فايزر».

وتعتبر مصر من أوائل الدول فى تلك الصناعة، عام 1933 أنشئ معمل أدوية حجازى، ويعد أول محاولة مصرية لإنتاج أدوية ذات مواصفات نمطية، أما أول محاولة لإنشاء صناعة دواء وطنية بالمفهوم الحديث فكانت لبنك مصر، حيث تأسست أول شركة لصناعة الأدوية عام 1939، وهى شركة مصر للصناعات الدوائية، ثم تلى ذلك إنشاء كل من شركتى «سيد»، وممفيس، ثم شركة النصر للصناعات الكيمائية الطبية.

وطبقا لدراسة سابقة لقطاع البحوث فى البنك الأهلى، فإن مصر من أكبر الدول إنتاجا واستهلاكا للدواء فى الشرق الأوسط.

ويمكن تقسيم شركات الأدوية فى مصر إلى شركات تابعة للشركة القابضة وشركات قطاع خاص، وشركات متعددة الجنسيات، ولا تزال الحكومة تحتفظ بنسبة حاكمة فى تلك الصناعة، حيث تمثل ملكية الشركة القابضة فى الشركات التابعة بحوالى 50٪ من رأس مالها.

وتضيف الدراسة، أن السنوات الأخيرة شهدت نموا على بحوث التطوير والتحديث، مع الاستعانة بخبراء وأساتذة متخصصين فى علوم الدواء، كما يُلاحظ أنها شهدت أيضا اهتماما أكبر من جانب الشركات للحصول على شهادات الجودة والمطابقة للمعايير الدولية، حتى إن شركات قطاع الأعمال العام نفسها حصلت على عدة شهادات، وربما من أبرزها شهادة «جى .إم . إف»، وهى معايير دولية تضمن جودة وسلامة صناعة الدواء.

وتقدر استثمارات صناعة الدواء فى مصر بنحو 40 مليار جنيه، بينما تبلغ مبيعاتها السنوية نحو 25 مليار جنيه.

يوسف مصطفى